ملف خاص:
05-04-03

الحكومة تحاول ترويض «غول الأسعار»

احتياطى القمح يكفى حتى نهاية 2022 03

لغز: هبوط الدولار لا يؤثر فى الغلاء 05

توقعات باستمرار ارتفاع الذهب وارتباطه برحلة الدولار

ناجى فرج: ليس هناك مدى لتوقف الأسعار عن الارتفاع مع بقاء عوامل الصعود

كرم مسعد: الطلب يشتد على شراء الذهب فى أوقات الأزمات والحروب

أسامة زرعي: توقعات بموجات صعودية للذهب خلال الفترة المقبلة

جون لوكا: الأسعار لم تتحرك عالمياً بنفس قوة التحرك فى مصر

يتوقع خبراء اقتصاديون استمرار أسعار الذهب فى الارتفاع خلال الفترة المقبلة، جراء بقاء معدلات التضخم عند مستوياته العليا، واستمرار الحرب الروسية الأوكرانية، مما يجعل المعدن النفيس الملاذ الأمن، ومخزن القيمة للمستثمرين الذى يتحوطون به من ارتفاعات التضخم.

ويعد الذهب الاستثمار المفضل لدى الكثيرين فى أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية، ويقبل أغلب المتداولين والمستثمرين فى الأسواق العالمية على تداول الذهب بإعتباره الأكثر ربحية.

بحسب الدكتور ناجى فرج، مستشار وزير التموين لشؤون صناعة الذهب، تشهد أسعار المعدن النفيس حالياً استقراراً، وإن كانت هناك صعوبة بمعرفة السعر الذى يمكن أن تتوقف عنده قفزات الأسعار، ذلك أن انها يتم تحديدها كل لحظة وليس كل يوم أو كل ساعة، وفقاً للمتغيرات العالمية، والحروب الإقتصادية، وأزمة الطاقة وسعر البترول، فهناك عوامل كثيرة تؤثر فى سعر الذهب.

ويضيف فرج:«قبل ثلاثة أشهر كانت أسعار الذهب بحدود ٧٥٠ جنيها للجرام، وتوقعت أن تكسر الأسعار حاجز الألف وسط استبعاد الكثيرين لذلك، فالذهب حينما يقوم بتسجيل نقطة معينة فى ارتفاع سعره، يأخذ بعض الوقت حتى يعود إلى سعر أقل من جديد.. ويشير إلى أن هناك حروب اقتصادية غير الصراع الروسى الأوكرانى الدائر حالياً تؤثر فى أسعار الذهب، منها المنافسة، وارتفاعات معدلات التضخم العالمى والتى وصلت إلى أعلى مستوياتها، وهو ما يؤثر، بما فى ذلك الوضع التضخمى فى مصر، مما يعنى أن التضخم لدينا مستورد جراء ارتباطنا بالأحداث العالمية.

ويتابع فرج أن ارتفاعات أسعار الذهب ربما تتواصل بصرف النظر عن الحرب الروسية الأوكرانية، ذلك أن

العوامل الأساسية المؤدية إلى ارتفاعه لم تنته بعد، فكل شيء ممكن أن يحدث إذا توفرت له العوامل المؤدية إليه، وحاليا كل العوامل تقول إن هناك حالة توتر عالمي، مما يجعل الذهب الملاذ الآمن ، ذلك أن قيمته لم تتغير، وتعكس الحالة الاقتصادية. وعند سؤاله عن حركه البيع والشراء للذهب يقول:" الناس حتى هذه اللحظة تشترى الذهب كأن شيئا لم يكن"

أفضل الاستثمارات

ومن جانبه يعتبر الدكتور كرم مسعد مستشار التطوير والتدريب بشعبة الذهب والمعادن الثمينة، أن الذهب من أهم صناديق الاستثمار الآمنة فى الاقتصاد، ومن المعروف أنه فى وقت الأزمات يرتفع الطلب على شرائه، مما يرفع سعره ثم يعود الى معدلات أعلى من المعدلات السابقة فى مرحلة الاستقرار، وظهر ذلك فى أزمات كثيرة .

فى الأونة الأخيرة ، تراوحت الزيادة فى أسعار الذهب بين ١٣ – ٢٢ ٪ سنوياً ، وحالياً وفى فترة الحرب ومع ارتفاع معدلات الفائدة، يفضل الناس الاستثمار فى الذهب خاصة لارتباطه بالدولار، مما يرفع قيمته محليا مع أى ارتفاع فى سعر الدولار .

ويضيف أنه من أفضل أساليب الاستثمار، ذلك الذى يكون فى السبائك الذهبية التى تبدأ من جرام واحد إلى ٥ و١٠ جرامات، والاونصة ٣١ جرام، وتقوم الشركات المصرية بتصنيعها مع وجود نسبه مستردة من المصنعية، وفى فترة الأزمات يزداد الطلب على الذهب مما يجعله يرتفع بشكل كبير، ومع تراجع الأزمات يعود للانخفاض ولكن بنسبة أقل من معدلات ارتفاعاته السابقة، وهو ما يجعل أسعار الذهب فى حالة ارتفاع دائم خاصة مع توترات الحرب الاوكرانيه الروسية.

ويتابع مسعد بالقول أنه ليس أدل على ارتفاع قيمة الذهب، أن احتياطى الذهب الروسى قبل الحرب كان حوالى ٣٧ مليون أونصة بقيمه ١٣٢ مليار دولار، استخدم لدعم الاقتصاد الروسى فى مواجهة العقوبات الاقتصادية، على الرغم من توفر البترول والغاز الطبيعي.

التضخم والحرب

يرى أسامة زرعي، الباحث الاقتصادى والمحلل الفنى، أن الذهب تحرك وفقاً للعوامل الجيوسياسية، فالحرب بين روسيا وأوكرانيا كان لها تأثير كبير على تحركات الأسعار، فمنذ الحرب تم دخول أكثر من ٣٠ مليار دولار فى صناديق الإستثمار الخاصة بالذهب.

وكان هذا الارتفاع مدفوعا بعاملين الأول ارتفاع معدلات التضخم، وثانياً الخوف من مجريات الحرب، لذلك أتوقع أن تتوقف حركة الذهب بناء على السيطرة على التضخم، وكذلك بناء على مجريات الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وهذا مستبعد لأن الدول لن تستطيع السيطرة على التضخم، وايقاف الحرب بين البلدين، فمن الممكن أن نشاهد موجات صعودية للذهب فى الفترة المقبلة وعلى نفس المنوال يقول جون لوكا، الخبير الإقتصادي، أن أسعار الذهب لم تتحرك عالمياً بنفس قوة التحرك فى مصر، إذ فاجأ البنك المركزى المصرى الجميع برفع سعر الفائدة ١٠٠ نقطة أساس بنسبة ١٪ مما دفع الأسعار فى مصر تحديداً للتحرك بصورة كبيرة.

وهنا وللتوضيح فإن تحرك جنيه واحد أمام الدولار، يعادل تحرك ٥٠ دولار فى السعر العالمي، بمعنى أوضح قرش صاغ يعادل نصف جنيه فى المحلى، لذلك ستتوقف الحركة المحلية على تحرك الجنيه مقابل الدولار، وبالتالى اذا ارتفع سعر الدولار فى الفترة المقبلة سترتفع أسعار الذهب.

تقرير: بسمة رمضان

جريدة أسبوعية - تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

المشهد

لا سقف للحرية

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
مجدى شندى

الموقع الإلكترونى
www.elmashhad.online

العدد 312 السنة الحادية عشرة-
الأحد 27 مارس 2022م -
24 شعبان 1443هـ
12 صفحة - الثمن : 5 جنيهات

فنون

جدل وتوريث فى دراما رمضان 03

دولى

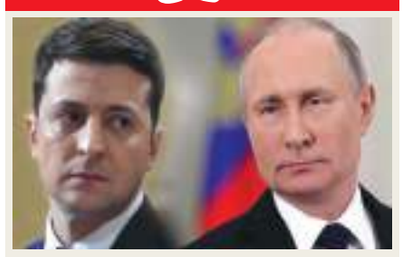

6 سيناريوهات لإنهاء محنة أوكرانيا 06

رياضة

محنة «برازيل» الكرة المصرية 11

التضخم وانخفاض الجنيه «خبطتان فى دماغ» المواطن المصرى

المواطن والحكومة يتجرعان الدواء المر

المركزى يخفض الجنيه ويرفع الفائدة لإغراء المستثمرين الأجانب ومصر تطلب برنامج تمويل جديد من صندوق النقد

انخفض الجنيه المصرى الإثنين المضى ٢١ مارس بنحو ١٦٪ أمام الدولار ، بالتزامن مع قرار البنك المركزى رفع أسعار الفائدة ١٠٠ نقطة بنسبة ١٪ فى حزمة من القرارات الحتمية بعد هروب الأموال الساخنة (الاستثمارات الاجنبية فى أدوات الدين والمضاربة فى سوق الأسهم المصرية) نحو الفائدة المرتفعة فى الأسواق الأمريكية والأوروبية ثم الأسواق الخليجية بالتبعية.

ووصف مراقبون قرارات المركزى الأخيرة بتحريك جزئى لسعر الصرف ورفع أسعار الفائدة بالدواء المر الذى تجرعته الحكومة والمواطن، حيث ستتحمل الموازنة العامة للدولة عبء زيادة سعر الدولار فى مخصصات استيراد بعض السلع الاستراتيجية مثل المواد البترولية والقمح بالإضافة إلى تحمل المواطن عبء زيادة الأسعار مرتين بسبب ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار.

وجاءت قرارات المركزى المصرى بعد إعلان الفيدرالى الأمريكى رفع أسعار الفائدة بنحو ٢٥ نقطة أساس بنسبة ٠,٢٥٪ لمواجهة مستويات التضخم المرتفعة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال رئيس مجلس الاحتياطى الفيدرالى فى الولايات المتحدة جيروم باول إن التضخم فى الولايات المتحدة بدأ فى الارتفاع، حتى قبل بدء العملية الروسية الخاصة فى أوكرانيا، ولا يزال من المستحيل التنبؤ بتأثير الوضع على الاقتصاد العالمي.

وذكر باول أن "البنك المركزى الأميركى (الاحتياطى الفيدرالي) يجب عليه أن يتحرك على وجه السرعة لخفض التضخم المرتفع"، مضيفاً أنه "قد يتم استخدام زيادات أكبر من المعتاد فى أسعار الفائدة إذا كان ذلك ضرورياً".

وأشار مراقبون إلى أن قرار الاحتياطى الفيدرالى برفع أسعار الفائدة بنسبة ٠,٢٥٪ دفع الأموال الساخنة المستثمرة فى أدوات الدين والمضاربات فى الأسهم المصرية نحو الهروب إلى الفائدة المرتفعة، وخاصة بعد إعلان البنوك المركزية الأوروبية وبنوك الخليج رفع أسعار الفائدة بالتبعية عقب قرار الاحتياطى الفيدرالي.

إغراء المستثمرين الأجانب

وأضاف المراقبون أن قرار المركزى المصرى بتحريك جزئى لأسعار الصرف ورفع أسعار الفائدة محاولة قد لاتكون الأخيرة لإغراء المستثمرين الأجانب لبقاء ما تبقى من نقد أجنبى أو جذب استثمارات جديدة للاستفادة من تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار وارتفاع أسعار الفائدة فى السوق المصرية مما يعزز من أرباح المستثمرين الأجانب بشكل لحظى عقب القرارات الأخيرة.

وأظهر تقرير حديث لوكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الائتمانى أن استثمارات الأجانب فى أذون وسندات الحكومة المصرية بالعملة المحلية ارتفعت إلى ٣٣ مليار دولار، فى أوائل أغسطس الماضي.

وذكرت الوكالة أن الاستثمارات الأجنبية فى أدوات الدين المصرية شهدت ارتفاعاً متواصلا، بعد أن تراجعت إلى ١٠ مليارات دولار فى يونيو ٢٠٢٠، وأن المستوى الجديد الذى بلغته يعتبر أعلى من ذروة ما قبل الجائحة التى بلغت حوالى ٢٨ مليار دولار فى فبراير ٢٠٢٠.

وقالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، أن رفع البنك المركزى المصرى أسعار الفائدة واحدة من سبل دعم الاقتصاد المصرى لمواجهة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية خاصة مع القفزة الكبيرة فى معدل التضخم بمصر.. ورجحت الوكالة أن تتجه مصر نحو برنامج تمويل جديد من صندوق النقد الدولي، لتتمكن من عبور أزمة تفاقم.

البنك المركزى المصري

قال البنك المركزى فى بيان له إنه خلال الفترة الأخيرة بدأت الضغوط التضخمية العالمية فى الظهور من جديد ويأتى على رأس تلك الضغوط الارتفاع الملحوظ فى الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن، بالإضافة إلى تقلبات الأسواق المالية فى الدول الناشئة، مما أدى إلى ضغوط تضخمية محلية وزيادة الضغط على الميزان الخارجي.

وتابع المركزي: "حرصا من البنك المركزى على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلى ومكتسباته، فإن البنك المركزى يؤمن بأهمية مرونة سعر الصرف لتكون بمثابة أداة لامتصاص الصدمات والحفاظ على القدرة التنافسية لمصر".

الدولار إلى أين؟

يتوقع المراقبون استقرار أسعار صرف الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى خلال الفترة الحالية بعد أن فقد الجنيه نحو ١٥٪ من قيمته أمام العملة الخضراء واتخاذ الحكومة والبنك المركزى بعض القرارات من شأنها الحفاظ على فيمة الجنيه من خلال رفع أسعار الفائدة وطرح شهادات بنكية بسعر عائد ١٨٪ والتى من شأنها تحجيم عملية الدولرة والاتجاه نحو زيادة الطلب على الجنيه للاستفادة من الفائدة المرتفعة فى البنوك.

وتشير التوقعات إلى استمرار البنك المركزى فى سياسات تحفيز الطلب على العملة المحلية (الجنيه المصري) من خلال رفع أسعار الفائدة على المدى المتوسط عند حدوث أى هزة فى سعر الصرف مرة أخرى فضلا عن إعلان الحكومة ترشيد النفقات واتخاذ قرارات بوقف أى مشروعات حكومية تعتمد بشكل واضح على الدولار فى إطار تخفيف حدة الطلب على العملة الخضراء.

وأعلنت الحكومة عن الاتجاه نحو التفاوض مع صندوق النقد الدولى للحصول على حزمة من المساعدات فى صورة قروض طويلة الأجلة ذات فائدة منخفضة من أجل الاستمرار فى عملية الإصلاح الاقتصادى ومواجهة تداعيات الأزمة العالمية بسبب كورونا ثم الأزمة الروسية الأوكرانية وارتفاع مستويات التضخم عالميا.

و صرح السفير نادر سعد، المتحدث الرسمى لرئاسة مجلس الوزراء، بأن أولويات الدولة المصرية خلال المرحلة الحالية تتمثل فى سرعة اتخاذ مختلف السياسات والإجراءات التى تضمن استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلاد، والعمل على توافر السلع الأساسية للمواطنين، بالإضافة إلى الإعلان عن وتنفيذ، حزمة مالية متكاملة من التدابير والإجراءات التى تستهدف تقديم المساندة الكافية للقطاعات الاقتصادية، والفئات الأكثر تأثرا بالصدمات الخارجية المتزامنة.

وأوضح أن الدولة المصرية ومؤسساتها مستمرة فى التعاون مع كافة الشركاء الدوليين والمؤسسات الدولية، لضمان اتساق السياسات والإصلاحات المتبعة مع أفضل الممارسات والتجارب الدولية، ومن بين تلك الجهات صندوق النقد الدولى، والذى كانت السلطات المصرية على تواصل وتشاور معه وبصورة منتظمة منذ انتهاء البرنامج السابق معه بنجاح، بهدف الوصول إلى اتفاق جديد بشأن برنامج للدعم والمشورة الفنية للسياسات الاقتصادية والمالية المتبعة.

وقال السفير نادر سعد: فى ضوء التطورات الراهنة فقد تقدمت مصر بطلب إلى صندوق النقد الدولى لبدء المشاورات بين الطرفين بخصوص برنامج جديد، يهدف إلى مساندة الدولة المصرية فى خططها الخاصة بالإصلاح الاقتصادى الوطنى الشامل، وقد يتضمن البرنامج تمويلا إضافيا لصالح مصر.

تقرير - محمد صبيح

سعر النسخة فى الدول العربية الكويت ٤٠٠ فلس تم السعودية ٤ ريالات تم البحرين ٤٠٠ فلس تم قطر ٤ريالات تم الامارات ٤ دراهم تم عمان ٤٠٠ بيزة تم الأردن ٤٠٠ فلس تم تونس ٦٠٠ مليم تم فلسطين ٠,٣ دولار تم لبنان ١٥٠٠٠ليرة تم اليمن ٤٠ ريال تم المملكة المتحدة ٢ جيك